ذكر أن سندات أرامكو ستكون دون نطاق 10 مليارات دولار

الفالح: سوق النفط على «الطريق السليم»

◆ السعودية ستنشيء مصفاة نفط بقيمة 10 مليارات دولار في باكستان

خالد الفالح

قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أمس الأحد في كلمة أمام مؤتمر نفطي بأبوظبي إن السوق النفطية "على الطريق السليم" وستعود للتوازن بسرعة .

وذكر إن أرامكو السعودية ستصدر سندات من المرجح أن تكون دون نطاق العشرة مليارات دولار.

ولم يذكر الوزير خالد الفالح، الذي كان يتحدث خلال مؤتمر في أبوظبي، عملة إصدار الدين المزمع لكنه قال الأسبوع الماضي خلال مناسبة في الرياض إن السندات – التي ستكون الأولى لأرامكو في أسواق الدين العالمية – من المرجح أن تكون بالدولار الأمريكي.

كان الوزير قال الأسبوع الماضي إن شركة النفط السعودية العملاقة ستصدر السندات في الربع الثاني من العام الجاري.

وتابع : إن السعودية تعتزم إنشاء مصفاة نفط بقيمة عشرة مليارات دولار بميناء جوادر الباكستاني المطل على المحيط الهندي.

وتريد باكستان جذب استثمارات وغيرها من صور الدعم المالي لمواجهة أزمة العجز في ميزان المعاملات الجارية الذي تسبب فيه جزئيا ارتفاع أسعار النفط.

وعرضت السعودية على باكستان العام الماضي حزمة بقيمة ستة مليارات دولار تضمنت دعما لتمويل واردات الخام.

وقال الفالح للصحفيين في جوادر إن السعودية تسعى لجعل النمو الاقتصادي لباكستان مستقرا من خلال تأسيس مصفاة نفط وإقامة شراكة مع باكستان من خلال الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان.

وأضاف أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان سيزور باكستان في شهر فبراير لتوقيع الاتفاق. وتابع قائلا إن السعودية ستستثمر كذلك في قطاعات أخرى.

وقال وزير البترول الباكستاني غلام سرور خان "بإنشاء مصفاة نفط في جوادر ستكون السعودية شريكا مهما في الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان".

وكانت وكالة الأنباء السعودية ذكرت أن الفالح أجرى محادثات، مع خان ووزير الموانئ علي زيدي خلال زيارة إلى ميناء جوادر يوم السبت، بشأن التعاون في مجالات التكرير والبتروكيماويات والتعدين والطاقة المتجددة.

وأضافت الوكالة أن الزيارة استهدفت "بحث الترتيبات النهائية لتوقيع مذكرات التعاون والتفاهم والاستثمار في مجالات التكرير" ومجالات أخرى.

ومنذ وصول حكومة رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان إلى السلطة في أغسطس، حصلت باكستان على حزم مساعدات اقتصادية من السعودية والإمارات والصين.

نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 3بالمئة في 2018

التخفيضات الضريبية في الصين تدعم التوظيف والاستقرار الاقتصادي

لي كه تشيانغ

تشونغ شن

قال رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ إن خطط بلاده لخفض ضريبي يستهدف الشركات الأصغر حجما من شأنها أن تدعم التوظيف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإنها ستوسع القاعدة الضريبية للبلاد في الأجل الطويل.

وأشار لي في تعليقات نُشرت على الموقع الإلكتروني للحكومة الصينية إلى أن "تطبيق التخفيضات الضريبية على الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر سيدعم التوظيف بشكل أساسي".

أضاف أن تطوير الشركات الصغيرة وتعزيزها مرتبط بالاستقرار الاقتصادي واستقرار التوظيف.

وأردف قائلا "بالنظر على المدى البعيد، سيكون من شأن هذا أن يستمر في توسيع القاعدة الضريبية، وحماية الموارد الضريبية، وتحقيق مكاسب للتوظيف الكثيف وأرباح الشركات والإيرادات المالية في نهاية المطاف".

تأتي تصريحات لي في ظل مخاوف رسمية متنامية بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وأثره على سوق العمل.

وتخطط السلطات الصينية لخفض النمو الاقتصادي المستهدف إلى ما بين 6 و6.5 بالمئة في عام 2019، مقارنة مع "نحو" 6.5 بالمئة في 2018، وفقا لما قالته مصادر لرويترز، مع تباطؤ الطلب المحلي وفي ظل حرب تجارية مع الولايات المتحدة تضغط على نشاط الشركات وثقة المستهلكين. وتشير تقديرات محللين إلى أن الاقتصاد الصيني نما بنحو 6.6 بالمئة العام الماضي، وهي أبطأ وتيرة منذ عام 1990، ومن المتوقع أن يتباطأ أكثر خلال الأشهر القادمة قبل إطلاق مجموعة من الإجراءات الداعمة للنمو.

وقال محللون في بنك أوف أمريكا ميريل لينش في مذكرة صدرت في الآونة الأخيرة "الحد الأدنى لواضعي السياسات هو الاستقرار الاجتماعي المرتبط بشدة بمعدل البطالة وخلق فرص عمل... في الوقت الذي ما زالت فيه مخاطر الحرب التجارية الأمريكية الصينية تلوح في الأفق بقوة، نعتقد أن واضعي السياسات لن يترددوا في اتخاذ إجراءات احترازية".

ومن المتوقع اتخاذ المزيد من الإجراءات الداعمة للنمو هذا العام، مع سعي صناع السياسات للتخلص من مخاطر زيادة حدة التباطؤ.

وقال مجلس الدولة الصيني (مجلس الوزراء) في التاسع من يناير إنه سيخفض الضرائب أكثر للشركات الأصغر حجما. وقال وزير المالية ليو كون إن السلطات ستزيد خفضها للضرائب والرسوم من أجل تحفيف أعباء الشركات. وأفاد التلفزيون الرسمي في الصين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد ارتفع ثلاثة بالمئة في 2018 إلى 135 مليار دولار. وقال وزير التجارة تشونغ شن في مقابلة مع وسائل الإعلام الرسمية إن ثاني أكبر اقتصاد في العالم سيقلص القيود على الاستثمار الأجنبي ويذلل المصاعب التي تواجه الشركات الأجنبية التي تستثمر في الصين.

مصر تصدر سندات بالين الياباني بملياري دولار هذا الأسبوع

قال مصدران حكوميان مطلعان لرويترز أمس الأحد إن مصر تنوي إصدار سندات مقومة بالين الياباني بقيمة ملياري دولار هذا الأسبوع.

كانت مصر جمعت في أبريل من العام الماضي 2.46 مليار دولار من بيع سندات مقومة باليورو لأجل ثماني سنوات و12 عاما عند 4.75 و5.625 بالمئة على الترتيب.

وأضاف أحد المصدرين اللذين تحدثا لرويترز بشرط عدم نشر اسميهما "أحمد كجوك نائب الوزير سافر اليابان الأسبوع الماضي ومن قبلها سنغافورة في جولة ترويجية ومعه بنك جيه.بي مورجان وسيلحق بهما الوزير هذا الأسبوع.

"سيتم الطرح بعد الجولة مباشرة دون الانتظار لعمل مناقصة لاختيار مديري الطرح".

ولم يرد محمد معيط وزير المالية ولا نائبه للسياسات المالية كجوك على رسائل من رويترز واتصالات هاتفية طلبا للتعقيب.

واقترضت مصر بقوة من الخارج منذ أن بدأت برنامجا للإصلاح الاقتصادي مدعوما من صندوق النقد الدولي في أواخر 2016.

وقال المصدر الثاني لرويترز "مصر ستطرح سندات ساموراي مقومة بالين الياباني بقيمة ملياري دولار هذا الأسبوع... قيمة الطرح ستوجه لسداد مديونية على الهيئة العامة للبترول".

سندات ساموراي هي سندات مقومة بالين الياباني يصدرها مقترضون أجانب في طوكيو.

تبلغ احتياجات مصر التمويلية في موازنة 2018–2019 نحو 714.637 مليار جنيه (40.01 مليار دولار)، منها 511.208 مليار في شكل أدوات دين محلية والباقي تمويلات خارجية من إصدار سندات وقرض صندوق النقد.

وأمام مصر جدول سداد ديون خارجية صعب خلال العامين القادمين، وتحاول توسيع قاعدة مستثمريها وتمديد أجل استحقاق ديونها والاقتراض بفائدة أقل.

وبلغ الدين الخارجي لمصر 92.64 مليار دولار في نهاية يونيو الماضي بزيادة 17.2 بالمئة على أساس سنوي.

«أرامكس» تستحوذ على «تال السعودية» مقابل 80 مليون دولار

أعلنت شركة « أرامكس « استحواذها على شركة « تال السعودية للتجارة والمقاولات المحدودة» التي تتخذ من السعودية مقراً لها.

وأضافت الشركة في بيان لها على سوق دبي المالي، أن قيمة الصفقة بلغت نحو 80 مليون دولار.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكس بشار عبيد «تشكل المملكة العربية السعودية أكبر أسواق أرامكس في منطقة الشرق الأوسط، وتنطوي على إمكانات نمو قوية لأعمالنا».

وأضاف :»تتماشى صفقة الاستحواذ مع رؤية المملكة 2030 التي من أهدافها تنويع مصادر الدخل الوطني عبر تشجيع المزيد من استثمارات القطاع الخاص».

نصف احتياطات العالم من الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط

قال مجيد جعفر الرئيس التنفيذي لشركة «نفط الهلال»، إن نصف احتياطات العالم من الغاز الطبيعي توجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنها لا تزال تغطي السدس فقط من الإنتاج العالمي.

وأضاف جعفر أنه مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة برز الغاز الطبيعي باعتباره الخيار الأمثل لتشغيل عمليات توليد الطاقة في القرن الحادي والعشرين، لكونه عنصراً محورياً في مزيج الطاقة الأكثر استدامة إلى جانب موارد الطاقة المتجددة كطاقة الرياح و الطاقة الشمسية.

وأوضح خلال مشاركته في منتدى الطاقة العالمي للمجلس الأطلسي 2019 المنعقد في أبوظبي، أن واضعي السياسات من حول العالم، وجدوا حلاً مؤكداً للحد من الانبعاثات الكربونية عن طريق استبدال الفحم و النفط بالغاز الطبيعي في عملية توليد الكهرباء.

وأضاف جعفر في نقاش بعنوان «وضع أجندة الطاقة لعام 2019»، أنه باستبدال الفحم والنفط بالغاز الطبيعي في عمليات توليد طاقة، من الممكن أن نحد بسرعة من الانبعاثات وبالمستوى المطلوب، مما قد يؤدي إلى تغيرات جذرية بالبصمة الكربونية على مستوى العالم، لافتاً إلى أن التقديرات تشير إلى أن الاستخدام المتزايد للغاز الطبيعي ساهم في تلافي أكثر من ملياري طن متري من ثاني أكسيد الكربون، في الفترة ما بين 2005 و2016، وسنشهد المزيد من هذه الآثار الإيجابية مع توسع نطاق توظيف الغاز الطبيعي في عمليات توليد الطاقة في المناطق النامية مثل آسيا.

إقبال كبير من الشركات على مناقصة «جسر البحرين الموازي»

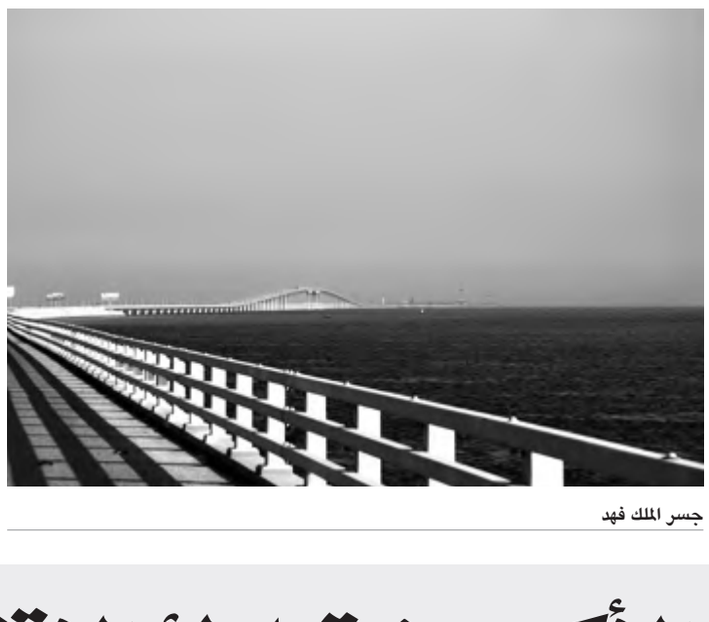

جسر الملك فهد

قال المهندس عماد المحيسن، المدير العام المكلف للمؤسسة العامة لجسر الملك فهد، إن مستوى تجاوب وإقبال الشركات والتحالفات الراغبة في دخول مناقصة الخدمات الاستشارية لإدارة المرحلة الانتقالية لمشروع جسر الملك حمد الجديد الموازي لجسر الملك فهد، كان كبيرا وإيجابيا.

وأوضح أن الاجتماع التعريفي للمشروع حضره عدد كبير من الشركات المحلية والعالمية، مبينا أن هناك التزاما بالجدول الزمني للمشروع.

وأضاف، «حتى الآن تقدم عدد مناسب من الشركات المحلية والأجنبية لشراء المنافسة، متوقعا زيادة العدد خلال الأيام المقبلة».

وأكد أن المرحلة المقبلة التي ستعقب تسلم الطلبات من التحالفات سيتم فيها دراسة العطاءات الفنية من لجنة مشكلة، ومن ثم تقييم التحالفات ليتم بعدها النظر إلى العطاءات المالية واختيار العطاء الأنسب.

وكان المهندس كمال بن أحمد، وزير المواصلات والاتصالات البحريني، توقع في حديث لـ«الاقتصادية» في وقت سابق، ألا يقل عدد العطاءات المقدمة من التحالفات العالمية للمنافسة على مناقصة استشاري المرحلة الانتقالية لمشروع الجسر عن أربعة تحالفات.

وأشار إلى أن التحالفات الأربعة المتوقع دخولها المنافسة، يجب أن تضم كلا منها شركات استشارية في المجالات المالية والفنية والقانونية، خلال الشهرين المقبلين، كخطوة أساسية لتقديم عطاءاتها للمنافسة على المناقصة.

وحددت المؤسسة 21 (فبراير) المقبل آخر موعد لتقديم العروض للمناقصة، على أن يتم اعتماد وتعيين التحالف الفائز في النصف الثاني من عام 2019.

وتشمل الخدمات الاستشارية للمرحلة الانتقالية تطوير بنية مناسبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودراسة الجدوى المالية النهائية، والإطار القانوني اللازم، والتصاميم والمواصفات الفنية الأولية بما يتناسب مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية في مجال النقل والخدمات اللوجستية في البلدين. ويتكون المشروع من مراحل تشمل مراجعة الجدوى، هيكل التمويل، تعريف المشروع، طرح المناقصة الأولية، عملية تقديم العطاءات، وعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص والإغلاق المالي.

أميركا تسعى لفتح أسواق الاتحاد الأوروبي أمام منتجاتها الزراعية

لمحت الولايات المتحدة إلى أنها لن ترضخ لمطلب الاتحاد الأوروبي بتنحية الزراعة عن مباحثات تجارية بينهما، ونشرت أهدافا تفاوضية تسعى إلى وصول شامل لمنتجات المزارع الأمريكية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

وقال مكتب الممثل التجاري الأمريكي إن الأهداف، المطلوبة من قبل الكونجرس بموجب قانون للتفاوض التجاري، تسعى لخفض الرسوم التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على منتجات المزارع الأمريكية، أو إلغائها.

وكانت قضايا الزراعة ضمن نقاط الخلاف الكبرى في المفاوضات الماضية بشأن اتفاق تجاري واسع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو اتفاق الشراكة في التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، قبل تجميد المباحثات في أعقاب انتخاب دونالد ترامب رئيسا للبلاد في عام 2016.

وأبلغت مفوضة الاتحاد الأوروبي للتجارة سيسيليا مالمستروم الممثل التجاري الأمريكي روبرت لايتهايزر في واشنطن يوم الأربعاء بأن الاتحاد الذي يضم 28 دولة لا يستطيع التفاوض بشأن الزراعة في إطار مجموعة جديدة من المفاوضات المحدودة، والتي من المتوقع أن تبدأ هذا العام. وأبلغت مالمستروم الصحفيين قائلة "أوضحنا بشدة أن الزراعة لن تكون مدرجة (على أعمال التفاوض)" وذلك بعد اجتماع مع لايتهايزر، وأضافت أن الجانبين لم يتفقا بعد على آفاق المباحثات.

واتفق ترامب ورئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر في يوليو الماضي على إعادة إطلاق المفاوضات لخفض الرسوم الجمركية على سلع صناعية بينها السيارات، وأيضا مناقشة سبل شراء أوروبا للمزيد من فول الصويا من الولايات المتحدة.

شركات التكنولوجيا الخاسر الأكبر من تباطؤ الاقتصاد العالمي

تحظى شركات التكنولوجيا العالمية بمكانة خاصة في الاقتصاد الدولي في الوقت الراهن، فأغلب الشركات الكبرى في العالم تنتمي إلى هذا المجال. وكانت شركة أبل أول شركة في التاريخ تتجاوز قيمتها السوقية تريليون دولار، قبل أن تتراجع في وقت لاحق نتيجة انخفاض أسهمها. وتعتبر شركات التكنولوجيا أحد الأحصنة الرئيسية التي ترفع معدلات النمو العالمي، أضف إلى ذلك أن أسهمها تأتي في مقدمة أسهم الشركات المطروحة في البورصات الدولية.

وتدفع تلك العوامل صناع القرار الاقتصادي سواء بنوكا دولية أو رجال أعمال أو صناديق تحوط رؤوس أموالها بمليارات، إلى متابعة أداء تلك الشركات بدقة، وفي مخيلتهم دوما انهيار أسهم شركات التكنولوجيا عام 2000، الذي دفع الاقتصاد العالمي نحو أزمة خانقة، خاصة أنه أدى في حينها إلى انهيار عديد من الشركات التي تعمل في قطاعات إنتاجية أخرى، شديدة الارتباط بالتطورات في أسواق التكنولوجيا.

ولا تزال التقديرات بشأن الأداء المتوقع لشركات التكنولوجيا العالمية هذا العام محل جدل كبير بين المختصين، ويعود ذلك إلى عديد من العوامل بعضها يستند إلى التوقعات السلبية بشأن معدلات النمو العالمي في عام 2019، والبعض الآخر يستند إلى الأداء المتوقع لشركات التكنولوجيا ذاتها.

وفي ظل التوقعات التي تشير إلى ضعف نمو الاقتصاد العالمي، تبدو شركات التكنولوجيا الخاسر الأول من هذا الوهن، فبعد أن أعلنت شركة «أبل» الأمريكية خفض توقعاتها للمبيعات الفصلية، نتيجة تراجع مبيعات «الآيفون» بالسوق الصينية، لحقت بها شركا «سامسونج» و»إل جي».

وعلى الرغم من الأداء المتباين لهذه الشركات خلال الأشهر الثلاثة بداية من (يوليو) حتى سبتمبر من عام 2018، إلا أن التوقعات المتشائمة حول إيرادات الربع الأخير من العام نفسه تسيدت المشهد العالمي، حيث إن خفض التوقعات المتعلقة بأرباح الشركات الثلاثة، يعد علامة على التحديات التي تواجه صناعة التكنولوجيا.

وخلال الفترة الماضية، حذر المختصون والمحللون من تباطؤ محتمل للنمو الاقتصادي خلال 2019، بعد أن أعلن صندوق النقد الدولي خفض تقديرات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لأول مرة منذ عام 2016.